محضر إجتماع
الجمعية العامة العادية لمصرف قطر الإسلامي
المنعقد بتاريخ ١١ شعبان ١٤٤٥ هـ ، الموافق ٢١ فبراير ٢٠٢٤م

عُقد إجتماع الجمعية العامة العادية لمصرف قطر الإسلامي عن بُعد عبر رابط Zoom بترتيبات من الفريق الفني في المصرف وكبار مسؤولي المجموعة المالية، وذلك عند الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء ١١ شعبان ١٤٤٥هـ الموافق ٢١ فبراير ٢٠٢٤م، بحضور كل من:

أ. **مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي:**

١. الشيخ / جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني	رئيس مجلس الإدارة
٢. السيد/ عبداللطيف عبدالله آل محمود	نائب رئيس مجلس الإدارة
٣. السيد / محمد بن عيسى المهندي	نائب رئيس مجلس الإدارة
٤. السيد / عبدالرحمن عبدالله عبدالغني آل عبدالغني	عضو مجلس الإدارة
٥. السيد / منصور محمد عبدالفتاح المصلح	عضو مجلس الإدارة
٦. السيد/ عبدالله سعيد العيدة	عضو مجلس الإدارة
٧. السيد / ناصر راشد سريع الكعبي	عضو مجلس الإدارة
٨. الشيخ / خليفة بن ثاني بن عبدالله آل ثاني	عضو مجلس الإدارة
٩. الشيخ / جاسم فيصل قاسم فيصل ثاني آل ثاني	عضو مجلس الإدارة
١٠. الشيخة / هنوف ثاني فيصل آل ثاني	عضو مجلس الإدارة
١١. السيد / ناصر عبدالله سعد آل محمود الشريف	عضو مجلس الإدارة

ب. **الإدارة العامة:**

١. السيد / باسل جمال	الرئيس التنفيذي للمجموعة
٢. السيد / جورنج هيماني	مدير عام المجموعة المالية

ج. **هيئة الرقابة الشرعية:**

١. فضيلة الشيخ الدكتور / وليد بن هادي، رئيس هيئة الرقابة الشرعية
٢. فضيلة الأستاذ الدكتور / محمد أحمين، العضو الإداري بالهيئة

د. **وزارة التجارة والصناعة (إدارة شؤون الشركات):**

١. السيدة / سارة الغانم

هـ. **مصرف قطر المركزي:**

١. السيد / ماجد الغانم
٢. السيد / حمد علي المري

و. **مراقبو الحسابات:**

عن السادة / أرنست ويونج (E & Y)

١. السيد/ زياد نادر (الشريك – المدير المسؤول)

وكان على جدول أعمال الإجتماع الموضوعات التالية:

١. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط المصرف وعن المركز المالي خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وخطة العمل لعام ٢٠٢٤ .
٢. سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية .
٣. سماع تقرير مراقب الحسابات عن ميزانية المصرف وعن الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٣/١٢/٣١.
٤. مناقشة الميزانية العمومية للمصرف و حساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والمصادقة عليهما .
٥. الموافقة على إقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة ٧٢,٥٪ من القيمة الإسمية للسهم بواقع ٠,٧٢٥ ريال قطري لكل سهم .
٦. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسئولية عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ وإعتماد المكافأة المقررة لهم .
٧. عرض تقرير الحوكمة الخاص بالمصرف لعام ٢٠٢٣.
٨. تعيين مراقب الحسابات الخارجي للسنة المالية ٢٠٢٤ وتحديد الأجر الذي يؤدى إليه .

وقائع وقرارات الإجتماع

أُستهل الإجتماع بإعلان السيد / زياد نادر الشريك المدير المسؤول لمراقبي الحسابات السادة / أرنست ويونج (E & Y) نسبة الحضور بعد أن تم حصر أسهم الحاضرين أصالة ووكالة والتي بلغ إجماليها (١,٤٢٤,٦٠١,٨٦٢) سهماً، بنسبة حضور قدرها ٦٠,٢٩٪ وبذلك أعلن عن إكتمال النصاب القانوني لعقد إجتماع الجمعية العامة العادية حيث نوقشت بنود جدول الأعمال على النحو التالي:

أولاً: تقرير مجلس الإدارة عن نشاط المصرف والمركز المالي للعام ٢٠٢٣ وخططه للعام المقبل:

إستهل سعادة الشيخ/ جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني ، رئيس مجلس الإدارة التقرير بالإشارة إلى مجال الإستثمار المتواصل في الخدمات الرقمية ، فقد إستمر المصرف بتسريع رقمنة الخدمات على مستوى جميع القطاعات، وحقق نسب إستخدام عالية للقنوات الرقمية، حيث أصبح أكثر من ٧٩٪ من عملاء المصرف يعتمدون على الخدمات الرقمية، وتجدر الإشارة إلى أن ٩٩٪ من جميع المعاملات أصبحت الآن ذاتية الخدمة لتحل بذلك محل معاملات الفروع. و ساهمت المبيعات الرقمية عبر تطبيق جوال المصرف للمنتجات الرئيسية، مثل التمويل الشخصي وبطاقات الإئتمان، بأكثر من ٥٠٪ من إجمالي حجم مبيعات هذه المنتجات في عام ٢٠٢٣، وقدم المصرف العام الماضي أكثر من ٥٠ ميزة رقمية جديدة ومبتكرة للعملاء من الأفراد والشركات عبر مختلف قنوات المصرف الإلكترونية، والتي يعد معظمها إبتكارات رائدة وغير مسبوقة في قطر.

أما بالنسبة للموارد البشرية، فلقد أكد رئيس مجلس الإدارة على مواصلة المصرف تعزيز مهارات الكوادر وتطوير موظفيه حيث قدم فريق التدريب والتطوير أكثر من ٥١,٠٠٠ ساعة من التدريب، أي ما يعادل زيادة قدرها ٤٢٪ مقارنة بالعام السابق، وقد قدم المصرف برامج ودورات شاملة في مجالات مكافحة غسل الأموال وأمن المعلومات والأمن التشغيلي واستمرارية الأعمال لجميع الموظفين بموجب منهج إدارة المخاطر والإمتثال في المصرف، وبلغت نسبة القطريين 30٪ من القوى العاملة في المصرف.

أما بالنسبة إلى المؤشرات المالية وبالنظر إلى السنة المالية لعام ٢٠٢٣، فلقد أوضح رئيس مجلس الإدارة تحقيق المصرف نتائج إيجابية، مما عزز مكانته كأحد أكبر البنوك الإسلامية على مستوى العالم ، فقد حقق المصرف أرباحاً صافية قياسية بلغت ٤,٣٠٥ مليون ريال قطري بزيادة قدرها ٧,٥٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢ ، بالإضافة إلى التركيز المستمر على الإستثمار في التكنولوجيا، وتحسين التكلفة، وتطوير خدمة العملاء إلى تصدرنا قائمة البنوك الأكثر كفاءة على مستوى العالم؛ بأدنى نسبة تكلفة إلى الدخل بلغت ١٧,١٪، كما حقق المصرف عائداً على الأصول هو الأعلى في السوق القطرية بنسبة ٢,٣٪، وعائداً على حقوق الملكية بنسبة ١٧,٣٪ يفوق معدل السوق المحلية ، وتم تحقيق أدنى نسبة تمويل متعثر في القطاع المصرفي القطري بلغت ١,٧٪ مع مواصلة المصرف في سياسته المتحفظة لتكوين المخصصات إذ تم تكوين مخصصات بقيمة ١,١ مليار ريال قطري وتم الحفاظ على نسبة تغطية موجودات التمويل المتعثرة عند ٨٧,٥٪، هذا بالإضافة إلى أنه بلغ إجمالي موجودات المصرف ١٨٩,٢ مليار ريال قطري، كما بلغت ودائع العملاء وحساباتهم الجارية ١٢٠,٨ مليار ريال قطري، وبلغ إجمالي الدخل ١١,١ مليار ريال قطري، وهو ما يمثل نمواً جيداً بنسبة ٢٣٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢.

وبناءً على هذه النتائج، فإن مجلس الإدارة أوصى الجمعية الموقرة بالموافقة على توزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة ٧٢,٥٪ بواقع ٠,٧٢٥ ريال قطري للسهم الواحد.

وختاماً، وبالنيابة عن مجلس الإدارة، قدم رئيس مجلس الإدارة شكره وتقديره إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى، وإلى صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، لدعمهما وتشجيعهما المتواصل للقطاع المصرفي في دولة قطر. والشكر موصول لكافة المسؤولين في الجهات المعنية بالعمل المصرفي في الدولة، وخص بالذكر مصرف قطر المركزي على دعمهم المستمر لكافة عناصر النشاط المصرفي والإقتصادي. كما قدم شكره إلى عملاء المصرف والمستثمرين والمساهمين على ثقتهم وولائهم، وإلى هيئة الرقابة الشرعية على دورهم المتميز وتقديره لحسن متابعتهم. وأختتم سعادة رئيس مجلس الإدارة بالإشادة والتقدير لجهود الرئيس التنفيذي للمجموعة وفريق العمل، الذين حققوا نتائج متميزة ساعدت المصرف على تعزيز ريادته.

ثانياً: تقرير هيئة الرقابة الشرعية:

قدم فضيلة الشيخ الدكتور/ وليد بن هادي رئيس هيئة الرقابة الشرعية تقرير الهيئة عن أعمال العام المالي ٢٠٢٣، حيث أشار إلى أن الهيئة قد قامت بالإشراف المباشر على أعمال المصرف والإطمئنان على التطبيق الصحيح لما تقرره الهيئة، كما أنها إطلعت على القوائم المالية وحسابات الأرباح والخسائر للعام ٢٠٢٣، وأنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وترى أن ما عرض عليها قد تم وفق ضوابط الهيئة.

ثالثا: تقرير مدققي الحسابات عن ميزانية المصرف والحسابات الختامية:

قدم السيد/ زياد نادر الشريك المدير المسؤول في شركة أرنست ويونغ تقرير التدقيق المستقل حول البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، حيث أشار إلى أن هذا التقرير يمثل ملخص عن التقرير الأساسي، وأضاف بأننا قد دققنا البيانات المالية الموحدة لمصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق) ("المصرف") وشركاته التابعة ("المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ، والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ، وبيان الدخل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد، وبيان التغيرات في حسابات الإستثمار المقيدة الموحد، وبيان موارد واستخدامات أموال الأعمال الخيرية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تتضمن ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

وأشار بأن في رأيهم، فإن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقًا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعدلة من قبل مصرف قطر المركزي.

كما أوضح بأنهم قد حصلوا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأوها ضرورية لأغراض التدقيق ، وحسب علمهم واعتقادهم لم تقع خلال السنة المالية أية مخالفات للنظام الأساسي للبنك وقانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ (والمعدل بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١) قد يكون لها تأثير سلبي مادي على المركز المالي للمجموعة أو أدائها المالي.

كما قدم تقرير التأكيد المستقل حول تقرير الحوكمة الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس ادارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم ٢٠١٦/٠٥ ("نظام الحوكمة")، حيث أوضح بأنه وفقاً للمادة (٢٤) من نظام الحوكمة، قامت شركة أرنست ويونغ بتنفيذ تأكيد محدود حول تقرير مجلس إدارة المصرف حول الإمتثال لنظام الحوكمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

وفقاً للإستنتاج الذي خلص إليه مدقق الحسابات فإنه إستنادًا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قام بها، لم يلفت إنتباهه ما يجعله يعتقد بأن تقرير مجلس الإدارة حول الإلتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، إلتزام المصرف بالقانون أعلاه والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

كما أكد المدقق الخارجي على الأمر التالي :

لفت الإنتباه إلى القسم الفرعي "ب. تقييم الإمتثال لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية" من تقييم الإدارة حول حوكمة الشركات، الذي يصف حالات عدم الإمتثال التالية لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام مع الأسباب والمبررات.

- ما يخالف نظام الحوكمة (ب. تقييم الإمتثال لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية "المادة ٦")، أن مجلس الإدارة يشتمل على عضوين مستقلين وهو ما يمثل أقل من ثلث أعضاء المجلس.
- ما يخالف نظام الحوكمة (ب. تقييم الإمتثال لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية "المادة ١٨").، أن لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والإلتزام، لا تتألف غالبيتها من أعضاء مستقلين.

لم يتم تعديل النتيجة التي توصلنا إليها فيما يتعلق بهذا الأمر.

كذلك قدم تقرير التأكيد المستقل حول تقرير مجلس الإدارة عن تصميم وتنفيذ وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية وفقاً للمادة (٢٤) من نظام الحوكمة وبموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، موضحاً بأن شركة أرنست ويونغ قامت بتنفيذ إرتباط تأكيد معقول حول الوصف الذي أجراه مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية التقارير المالية للمصرف وشركاته التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

وفقاً للإستنتاج الذي خلص إليه مدقق الحسابات بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قام بها، في رأيه أن:

(أ) تقرير الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يعرض بصورة عادلة نظام البنك المصمم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣؛ و

(ب) الضوابط المتعلقة بأهداف الرقابة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بفعالية كافية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، من كافة النواحي المادية، وفقاً لإطار عمل لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريد واي (COSO).

بعد أن إنتهى المدقق الخارجي من عرض تقاريره، صادقت الجمعية على تقرير التدقيق المستقل حول البيانات المالية للمصرف وحول تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة وحول تقرير التأكيد المستقل حول تقرير مجلس الادارة عن تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

رابعاً: مناقشة الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية ٢٠٢٣ والمصادقة عليها:

قدم مجلس الإدارة إلى الجمعية العمومية توصيته باعتماد الميزانية العامة للمصرف وحسابات الأرباح والخسائر والبيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١، وتم إعتمادها.

خامساً: اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة ٧٢,٥٪ من رأس المال المدفوع:

قدم مجلس الإدارة إلى الجمعية العمومية توصيته التي سبق إعتمادها من المجلس وإحاطة الجهات المختصة بها إضافة إلى سوق قطر للأوراق المالية، وذلك بتوزيع أرباح نقدية بنسبة ٧٢,٥٪ من رأس المال المدفوع بواقع (٠,٧٢٥) ريال للسهم الواحد، وبعد مناقشة المقترح أيدت الجمعية هذا القرار.

سادساً: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن السنة المالية ٢٠٢٣ واعتماد المكافآت المقررة لهم:

فقد أكدت الجمعية العامة إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١، والموافقة على صرف مكافآتهم وفق معايير وضوابط تعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠٢٣/٢ الصادر في ٢٠٢٣/٦/١١ بإجمالي مبلغ وقدره (٢٥,٥٠٠) ألف ريال عن عضوية مجلس الإدارة وأعمال اللجان التابعة.

سابعاً : تقرير الحوكمة (نهج الإدارة) للمصرف عن عام ٢٠٢٣:

في إستعراض موجز تم التعرف على تقرير الحوكمة للمصرف عن عام ٢٠٢٣، وتم الإشارة إلى أن المصرف قطع شوطاً متقدماً في الإلتزام بأحكام ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن الجهات الرقابية في الدولة، كما تم توزيع نسخ من التقرير على السادة المساهمين والذي تضمن مجموعة من المعايير التي حرص المصرف على تطبيقها بما يحقق أفضل الممارسات المصرفية وبما يؤمن الإدارة الفعالة وتأمين الرقابة الجادة والمنضبطة كما تضمن عدة عناصر أهمها:

- الهيكل التنظيمي ومستويات العمل فيه.
- التعريف بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- التعريف بلجان المجلس واللجان الادارية والفنية الأخرى.
- التعريف بالوظائف والمهام الرئيسية لمجلس الادارة والتزامات السادة الاعضاء.

- التعريف بعناصر ومبادئ الحوكمة المطبقة على السادة رئيس وأعضاء مجلس الادارة.
- التعريف بأعمال الرقابة في المصرف ومنها الرقابة الشرعية وإدارات التدقيق الداخلي والإمتثال.
- الشفافية والإفصاح وحقوق المساهمين في الحصول على المعلومات.
- حقوق أصحاب المصالح.
- المسؤولية الإجتماعية.

وقد أخذ السادة المساهمين علماً بالمراحل التي أنجزت في المصرف تطبيقاً لأحكام ومعايير الحوكمة.

ثامناً : تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية ٢٠٢٤ وتحديد الأجر الذي يؤدي إليه:

تم إحاطة السادة المساهمين بأنه وفقاً للإجراءات المرعية والمتعارف عليها لإختيار مراقبي الحسابات ، فقد تم استدعاء عروض من مجموعة من كبريات المكاتب الإستشارية المتخصصة في التدقيق والمراجعة المالية، حيث تلقى المصرف عرضاً من السادة أرنست و يونج (E & Y) بتكلفة قدرها (٧٢٥) ألف ريال قطري ، في حين اعتذر الآخرون وهم:

- مكتب برايس ووتر هاوس كوبرز PricewaterhouseCoopers
- كي. بي . أم. جي (KPMG)
- ديلويت أند توش (Deloitte and Touche)

وذلك لارتباطهم بفعاليات أخرى مع المصرف ، وتم مخاطبة مصرف قطر المركزي باختيار السادة أرنست و يونج (E&Y) حيث وافق على هذا الإختيار ، على أن يتم إحاطته بعد انتهاء أعمال الجمعية العامة بتأكيد الموافقة على هذا الإختيار.

وبذلك إنتهت أعمال إجتماع الجمعية العامة العادية عند الساعة الرابعة مساءاً .

جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

فاسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

عن مراقبي الحسابات
السادة / أرنست و يونج (E & Y)
السيد / زياد نادر

EY ERNST & YOUNG
P.O. BOX: 164, DOHA - QATAR
EY إرنست و يونغ
ص.ب : ١٦٤، الدوحة - قطر